

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة

بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج

Morality and law in ancient civilizations

Mesopotamia, Egypt, and Greece as examples

سميرة لهوازي، الأستاذ الدكتور لعموري عlish

¹ مخبر التربية والابستمولوجيا بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة،

lahouazi3@gmail.com

² مخبر التربية والابستمولوجيا بالمدرسة العليا للأساتذة

بوزريعة، aliche100@yhoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/07/25 تاريخ القبول: 2024/09/12 تاريخ النشر: 2024/10/01

ملخص:

لم يستطع البشر قديما التعايش فيما بينهم في انسجام وسلام خاصة بعد تزايد أعدادهم وتباين احتياجاتهم، وتعارض رغباتهم مما أدى للتصادم والفوضى التي أدت بالناس إلى وضع معايير أخلاقية اتفقوا على احترامها وعدم الخروج عنها في سلوكياتهم اليومية، حتى يسود بينهم النظام والسلام، لكن وبما أن الأنانية من الصفات الغالبة على الإنسان، فقد كان وضع قوانين صارمة تلزم الأفراد باحترام حدود الآخرين، وعدم الخروج على الأخلاق السائدة في المجتمع ضروريا جدا لردع المعتدين، ومعاقيبتهم تعدي بعضهم على بعضهم أو على الثروات العامة، وأولت الحضارات العظمى عبر التاريخ اهتماما كبيرا بهاتين الركيزتين المتكاملتين للحفاظ على نموها وازدهارها، فقام حكامها بسن قوانين لتنظيم حياة الناس في بلادهم، أو كلفوا الفلاسفة والمشرعين بوضع شرائع بقيت خالدة إلى يومنا هذا كقانون

"حمورابي" في حضارة ما بين النهرين، وقوانين "حور محب" الذي حكم الحضارة المصرية في عهد الأسرة الثامنة عشر وتشريع "صولون" الشاعر اليوناني الحكيم الذي صار منهلاً اقتبست منه الكثير من الدساتير الحديثة. كلمات مفتاحية: الأخلاق، القانون، الحضارة، المشرعون، الحكام، الفلاسفة، المجتمع

Abstract:

people in the past were unable to coexist in harmony and peace specially after the increase in the number of the population as well as the rise and opposition of their needs and desires all these factors led to a terrible anarchy that obliged people to make moral standards and agreed to respect and obey them for spreading peace and ordinance in the society.

As man is known for his egoism, stringent regulations that individuals had to respect and obey was an obligation in order to deter aggressors and punish them for their extraction on others or on public properties and wealth, so rulers in great civilizations edicted laws to organize people's lives or commissioned philosophers and legislators to make laws. As an example; the code of "Hammurabi" passed during the civilization of Mesopotamia, the code of "Horemheb" the Egyptian ruler, and "Solon" Greek legislations that inspired many of modern legislators.

Keywords: Morality, civilization, law, legislators, rulers, philosophers, the society.

*المؤلف المرسل: سميرة لهوازي، أ.د. لعموري علي

1. مقدمة

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة (بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج)

منذ الوجود الأول للإنسان على وجه الأرض، وهو يسعى جاهدا للحفاظ على بقائه مواجهها الطبيعة، وأدرك في وقت مبكر جدا بأنه لن يستطيع التغلب على الظروف الطبيعية القاسية وحده، فتجمع البشر في مجموعات صغيرة متقاربة وأصبحوا يتشاركون الصيد والدفاع ضد الحيوانات المفترسة، وضد تغيرات الطقس كالأمطار والثلوج والزلازل

وبمرور الوقت وتزايد أعداد البشر نمت الصراعات بينهم، فكان الأقوياء يتحكمون في الضعفاء كما أن أفراد العائلة الكبيرة كانوا يسيطرون على العائلات الصغيرة القليلة الأفراد، وهنا كان من الضروري إيجاد قوانين مشتركة بين الناس حتى يستطيعوا التعايش فيما بينهم، وكان المشرعون لهذه القوانين رجالا موهوبين مميزين عن باقي أفراد المجتمع، هؤلاء الرجال كانوا من الفلاسفة والمفكرين، فهل استطاع هؤلاء صياغة قوانين أخلاقية تضبط تصرفات البشر؟ وهل وفقوا في زرع الانسجام بين الناس؟ هل استطاع الإنسان في الحضارات القديمة أن يكون رجل أخلاق وقانون؟

للإجابة عن التساؤل السابق سنتطرق إلى علاقة القانون بالأخلاق في بعض الحضارات القديمة فنبدأ ببلاد الرافدين، ثم ننتقل إلى الحضارة المصرية القديمة وبعدها إلى الحضارة اليونانية القديمة.

2. مفهوم كامن الأخلاق والقانون:

1.2 الأخلاق

المقصود بالأخلاق معرفة الفضائل وكيفية اكتسابها لتزكو بها النفس، ومعرفة الرذائل لتتنزه عنها. فالأخلاق تتعلق بالأفعال الصادرة عن الإنسان سواء كانت محمودة أو مذمومة. وقد قسم العلماء الأخلاق إلى قسمين:

أخلاق نسبية، وهي مجموع قواعد السلوك الخاصة بمجتمع معين في زمان معين، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر.

وأخلاق مطلقة هي قواعد السلوك الثابتة التي تصلح لكل زمان ومكان.

ويسمى السلوك الذي يتماشى مع الأخلاق سلوكا أخلاقيا بينما يوصف السلوك المناقض للأخلاق باللاأخلاق. ويجدر الذكر بأن علم الأخلاق لا يشمل

السلوكات المحايدة كسلوك الحيوان، فلا يمكن الحكم عليه بأنه أخلاقي أو لا أخلاقي (الدين، صفحة 24)

2.2 القانون:

القانون هو مجموعة قواعد السلوك العامة المجردة الملزمة التي تنظم الروابط الاجتماعية في المجتمع وتفترن بجزء مادي، وتجبر الدولة الناس على اتباع هذه القواعد وتعاقب مخالفيها، لأن القانون وجد لأجل تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد، فلا تقوم الفوضى بتقديم كل شخص مصالحه ورغباته الخاصة على مصالح ورغبات الآخرين، فيأكل القوي الضعيف، نستطيع القول بأن القانون يقوم بتوجيه الأفراد أثناء سعيهم لتحقيق رغباتهم فيحصلون على حقوقهم دون المساس بحقوق غيرهم (غالبا، 2004، صفحة 11)

ويذكر تاريخ العلم بأن القانون وجد في المجتمعات القديمة جدا، حتى قبل وجود الدولة، لأن الإنسان الأناني بطبعه والذي يسعى لتلبية جميع احتياجاته، وتحقيق كل رغباته، يدرك جيدا بأن تعارض سلوكياته مع حريات أو سلوكيات الآخرين في سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية قد يخلق فوضى وصراعات تفسد عليه شعوره بالأمن والاستقرار كفرد من أفراد المجتمع، لذلك كنا نجد الناس في المجتمعات القديمة حتى وإن كانت صغيرة جدا يتفقون على قواعد تضبط تصرفاتهم مع بعضهم البعض، و مراعاة عدم تعارض هذه القواعد القانونية مع تقدم المجتمعات وتطورها.

3. القانون والأخلاق في الحضارات القديمة

1.3 علاقة الأخلاق بالقانون

لاحظ المفكرون منذ القدم التقارب والتشابه بين ما تتناوله الأخلاق وبين ما يهتم به القانون فكل منهما له علاقة مباشرة بالسلوك الإنساني، إذ أن الهدف الأول لكل من الأخلاق والقانون هو أن يتحقق الاستقرار والانسجام بين أفراد المجتمع

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة (بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج)

الواحد، بواسطة الالتزام بسلوكات وتصرفات تقرها القواعد الأخلاقية والقواعد القانونية، التي يتفق عليها أغلب الناس، ويترتب على مخالف القواعد الأخلاقية أو القانونية جزاء معين.

وهناك تشابه كبير بينهما، فالكثير من النصوص القانونية مماثلة للقواعد الأخلاقية، أو مستمدة منها، فما تنكره الأخلاق يحرمه القانون ويمنعه، كالسرقة والقتل والاحتيال على الآخرين، وغيرها من التصرفات المخلة بالآداب العامة للسلوك، فكل من القواعد الأخلاقية والقواعد القانونية تقوم على مبدأ المساواة والعدالة بين الناس.

وتعد الأخلاق أكثر شمولية من القانون، فبينما يهتم هذا الأخير بالملمس من التصرفات البشرية فقط، تهتم الأخلاق بالسلوك الظاهر و بالنوايا والدوافع الداخلية التي أدت إلى حدوثه، كما أن الجزاء القانوني يكون ماديا بينما يكون الأخلاقي معنويا كالسخط والاستنكار من الناس أو تأنيب الضمير الذي يشعر به الشخص المذنب، لذلك فإن الذي ينوي أو يفكر في القيام بعمل إجرامي كالسرقة أو القتل أو أذية أحد من الناس يعتبر في نظر الأخلاق مذنبا حتى ولو لم يقم بذلك ، بينما لا يكون مذنبا في نظر القانون إلا إذا قام بذلك (غالب، 2004، صفحة 28) كما أنه يوجد اختلاف بين السلطة الأخلاقية والسلطة القانونية، فالذي يصدر الحكم في الأولى هو المجتمع والضمير الإنساني، أما الذي يوقع الجزاء القانوني فهو السلطة القضائية.

مما سبق نستنتج أن الأخلاق والقانون متشابهان في نواحي كثيرة فكلاهما يهتمان بالسلوك البشري، ويهدفان للمحافظة على التوازن والاستقرار في المجتمع، أما الاختلاف فيتعلق بطبيعة كل منهما فالأخلاق أكثر شمولية من حيث الاهتمام والجزاء. وهذه العلاقة بينهما هي ما سنحاول التعرف عليه في الحضارات القديمة.

2.3 الأخلاق والقانون في بلاد الرافدين

تعد حضارة بلاد الرافدين أقدم الحضارات التي عرفها التاريخ، وقد بلغ الازدهار والتطور فيها درجة كبيرة جدا، في جميع المجالات، ولا تزال الآثار المتبقية، تعكس لنا مدى تطور وبراعة الإنسان في تلك الحضارة، فالبابلينيون كانوا أول من

استخدم الكتابة على نطاق واسع، والفضل في بقائها إلى يومنا هذا يعود إلى طريقتهم التي كانت تعتمد على النقش على الألواح الطينية. وعن طريق تلك الكتابات التي وجدها المنقبون استطاع المؤرخون والفلاسفة التعرف على حياة سكان بلاد الرافدين، وطريقة عيشهم وتفكيرهم في ذلك الوقت.

لقد ربط الناس في ذلك الوقت جميع مجالات حياتهم بالدين، حيث كان الكهنة يحتلون أعلى المراتب في بلاد الرافدين، وما وصل إلينا من التعاليم والمبادئ الأخلاقية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، استخلصه العلماء من النصوص المتنوعة التي عثر عليها في آثار بلاد الرافدين، فهم لم يتركوا تعاليم أخلاقية منظمة وواضحة، ولكن نصوصهم الأدبية الكثيرة بينت لنا بأنهم كانوا يمجدون الآلهة وينسبون إليها جميع الفضائل الأخلاقية، والصفات الحسنة. وتلك الفضائل انعكست عليهم فكانوا محبين للخير والرحمة والاستقامة، والصدق واحترام القوانين السائدة عندهم، ويتضح ذلك جليا في الكثير من ترانيمهم الدينية الموجهة للآلهة.

ويعد قانون "حمورابي" أشهر القوانين التي سادت في ذلك الوقت، وبقي محط اهتمام المفكرين إلى يومنا هذا، وقد سادت مجموعة من القوانين الأخرى في بلاد الرافدين قبله، ولكنها أقل شهرة وانتشارا؛ فقد عرف سكان هذه الحضارة تشريعات وضعها ملوكهم وحكاموهم كتشريع "أور نمو" الملك الذي عينته الآلهة ليحفظ الأمن والسلام في مدينة "أور"، فقام بسن شريعته من أجل إصلاح حال البلاد الاجتماعية والأخلاقية، ففضى على المفسدين و الظالمين والناهبين كما ذكر في شريعته، ثم وضع قانونا يمنع الغش في الأوزان، كما قام بحماية اليتامى والأرامل من ظلم الأثرياء، هذا وعثر الباحثون على بعض المواد المتعلقة ببعض الجرائم التي أوجب فيها "أور نمو" دفع الدية بدل القصاص (صامويل، صفحة 120). ولأن تلك القوانين كتبت على لوح طيني مجفف فإنها لم تسلم من التلف في معظم أجزاءها، مثلها مثل شريعة "لبث - عشتار" (Lipit-Ishtar)، وقوانين الملك "أور كاجينيا" التي لم يجد المنقبون والباحثون أي أثر مكتوب لها، ولم يتعرفوا عليها إلا من خلال الكتابات والقصص الأدبية المنقوشة على الألواح الطينية¹، فشريعة "لبث عشتار"

¹. المرجع نفسه، ص، ص. 113، 120

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة (بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج)

التي وصلت إلينا عبر ستة ألواح طينية لم تكن الأصلية وإنما منقولة من طرف التلاميذ في ذلك الوقت، وما يثبت ذلك هو عدم ترتيب المواد ، والأخطاء اللغوية التي اكتشفها المترجمون فيما بعد.(سعيد، 1995، صفحة 44)

وأشهر التشريعات التي عرفت عبر التاريخ، وأكثرها وضوحا كان القانون الذي وضعه "حمورابي" أبرز الملوك الذين حكموا الدولة البابلية، فهو الذي وحد الدويلات التي كانت منتشرة في بلاد الرافدين، وقام بإخضاعها لسلطانه، لذلك فقد استطاع وضع قانون موحد في كل أنحاء البلاد، مما نتج عنه تطور حضاري كبير في عصره، فقد جمع "حمورابي" كل التقاليد العرفية التي كانت متبعة من المواطنين في ذلك الوقت، وقام بإصلاحها، بحيث لا تتنافى مع الأخلاق، فاعترف بالملكية الفردية، وأقر للمرأة حقوقا قانونية لم تكن لتنالها في غير تشريعه، كما أن قانون "حمورابي" كان أعدل من الكثير من القوانين التي جاءت قبله أو بعده ، خاصة فيما يتعلق بالعمال والأجراء(سعيد، 1995، صفحة 46) هذا والدارس للأحكام المتعلقة بالأسرة سيجد براعة كبيرة أبرزها "حمورابي" في صياغة القوانين المتعلقة بالآباء والأبناء والمواريث، فقد فصل الملك تلك الأحكام تفصيلا مثيرا للإعجاب، فنجد بأنه جعل لكل من الوالدين والأبناء واجبات وحقوق مستحقة، حيث كان من حق الوالد الذي تعرض للإساءة من ولده أن يطلب من الحكام حرمانه من الإرث بعد وفاته، فينذرون الابن ويحذرونه، فإذا عاد إلى أذية والده حرموه من حقه في أن يرث والده، عقابا على عقوقه؛ كما أن "حمورابي" جعل للأبناء حقا على والديهم في أن يوفروا لهم مهرا لتزويجهم، فإذا مات الأب قبل ذلك، على الأبناء أن يقتطعوا قيمة المهر مما تركه أبوهم ثم يقومون باقتسام ما تبقى بالتساوي إن كانوا كلهم ذكورا، فإن وجدت الإناث، فإن كل واحدة تأخذ الثلث مما أخذه أخوها، مع حرمانها من بيعه دون موافقة إختوها الذكور(سعيد، 1995، صفحة 49)

ما ذكرناه من أحكام وضعها "حمورابي" يبين لنا مدى تقديره للأخلاق التي كانت سائدة في الحضارة البابلية، تلك الأخلاق التي احترمت الآلهة وسعت لنيل رضاها، ويظهر ذلك جليا في النحت الذي وجد في أعلى المسلة التي كتبت عليها القوانين، حيث يظهر فيه الملك "حمورابي" أمام إله الشمس واضعا يديه على صدره ومظهرا للولاء والطاعة المطلقة وهو يتلقى منه الأوامر والتعليمات؛ كما

يتجلى سعيه لنشر العدالة الإلهية في مقدمة تشريعه التي كتبها بأسلوب أدبي يميل إلى الشعر، والتي ذكر فيها بأن الالهان "أنو" و"انليل" هما اللذان منحاه اسمه ليكون الملك الذي ينشر السلام والعدل في البلاد ويقضي على الخبث والشر والظلم، فينقذ الضعفاء من البؤس والاستعباد، كما أنه ذكر أعماله وأمجاده التي حققها في فترة حكمه مبرزا طاعته الكاملة للآلهة وورعه وتقواه، والأمر نفسه أعاد ذكره في خاتمة شريعته، إضافة إلى دعائه بأن تقوم الآلهة بإفناء الذين يحاولون إفساد قوانينه أو تحريفها، أو نسبها إلى أنفسهم من بعده (رابي، 2007، صفحة 10)

3.3 الأخلاق والقانون في مصر القديمة

كانت الصبغة الدينية سمة بارزة جدا في الحضارة المصرية القديمة، فالمصريون القدماء كانوا أكثر الشعوب الذين اهتموا بالدين وآمنوا بالبعث بعد الموت، والخلود الآخروي، لذلك عملوا على تحقيق العدل والمساواة والتحلي بالأخلاق الحسنة وتعظيم الشعائر الدينية، حتى يتسنى لهم الخلود في النعيم بعد الموت، ذلك أنهم كانوا يعتقدون بأن حياة الإنسان بعد موته الدنيوي تكون على حسب أخلاقه وتصرفاته قبل موته، فإذا كان فردا صالحا بعث سعيدا ومرتاحا ونال أفضل الجزاء، أما إذا كان ظالما معتديا، فإنه سيعيش في عذاب وشقاء أبدي.

ويعتقد الكثير من المفكرين بأن المصريين القدماء كانوا أول من ترك تعاليم أخلاقية مدونة، وجدت مكتوبة أو منقوشة على جدران المعابد أو المقابر (عبدالرحمن، 1988، صفحة 131) وجاءت قوانينهم مصطبغة بمعتقداتهم الدينية، فلقد سن مشرعوهم القوانين مراعين القواعد الأخلاقية التي تحقق لهم حياة الخلود السعيد في الآخرة.

كان الملك في مصر القديمة هو المشرع الأعلى في البلاد، فهو الذي يسن القوانين التي تسيّر عليها رعيته، بالاستعانة بالكهان في المعابد، ومن أشهر الملوك الذين برزت بصمتهم في التاريخ المصري، "حور محب" الذي كان قائدا عسكريا في عهد الفرعون الصغير "توت عنخ آمون" حيث كان مقربا منه حتى أنه يقال بأنه أصبح مستشار الفرعون والمتحدث الملكي الخارجي باسم مصر، وبعد أن توفي "توت عنخ آمون" الذي كان تحت وصاية ورعاية وزيره الأب الإلهي "آي" استلم هذا

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة (بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج)

الأخير الحكم، ولكن "حور محب" القائد الأعلى للجيش قام بالانقلاب عليه بعد فترة قصيرة، وبما أنه كان مقرباً من الحكم فإنه كان على اطلاع جيد بكل ما يجري من فساد وفوضى وظلم للمستضعفين من الناس في ذلك الوقت، فإنه عمل في أول عهده على إعادة الاستقرار إلى مصر تدريجياً وكسر شوكة الظالمين والمفسدين في الدولة، وكان هذا القائد أول من سن قوانين وتشريعات لتنظيم الحياة في التاريخ المصري القديم، وتميزت قوانينه بالصرامة والحزم، فحور محب خصص عقوبات لكل نوع من الخطايا، تمس المذنب في جسده أو في ماله، أو فيهما معاً، كما أنه كان يرد ما اغتصبه الظالمون إلى أصحابه الحقيقيين من المستضعفين، ففضى بذلك على ظاهرة الفساد والرشوة التي انتشرت في عهد سابقه، كما أنه بذل كل جهده لإرساء قواعد العدالة أو "الماعت" (أنا، 2009) كما كان يسميها المصريون في ذلك الوقت، فقام بكتابة وسن القوانين بنفسه وحرص على تطبيقها كل الحرص، ومن بين العقوبات التي فرضها على الخارجين على القانون، بتر أحد الأعضاء، أو النفي والإبعاد، ومن أقسى العقوبات التي أقامها جدد الأنف والنفي معاً كعقوبة على مغتصبي السفن وناهبيها (سليم، 2019، صفحة 520)

نقشت تشريعات "حور محب" على لوح حجري كبير في 49 سطراً على واجهة اللوح وعلى جانبيه الأيمن والأيسر، ووضع أمام بوابة حور محب في معبد الكرنك بالأقصر، كما عثر العلماء على نسخة ثانية لهذه القوانين في معبد أبدوس، مما جعلهم يستنتجون أن "حور محب" قام بنسخ قوانينه في عدة معابد حتى يطلع عليها أكبر عدد ممكن من الناس، وكان تشريعه منظمة بطريقة تدعو إلى الإعجاب، حيث بدأه بمقدمة ذكر فيها ألقابه وصفاته، ثم إنه قسم القانون إلى مجموعة من الأقسام نظم فيها القوانين التي تتعلق بالجرائم الأخلاقية والمتعلقة بالضرائب في عشرة مواد نقشها على واجهة اللوح الحجري بينما نقش المواد المتعلقة بالأنظمة الإدارية على الجانبين (طالب ب.، 1972، الصفحات 29-32)

لقد جاء الملك "حور محب" من عامة الشعب فلم يكن من سلالة الملوك السابقين، واستطاع اعتلاء العرش بعدما تزوج من آخر أميرات الأسرة الثامنة عشر، ولأنه كبر وترعرع بين العامة فقد كان على اطلاع كبير بما يحدث في مصر من فساد وظلم وانتهاكات لمبادئ العدالة، لذلك وبعد أن أنهى سن تشريعه، ختمه

قائلا: >>نفذوا هذه المراسم التي أحيها جلالتي، بقصد إعادة تنظيم البلاد كلها، بعدما فكر جلالتي في أعمال القسر التي ارتكبت في هذه البلاد.(طالب ب.، 1972، صفحة 78)<<

3.4 الأخلاق والقانون في الحضارة اليونانية

عرفت الحضارة اليونانية ازدهارا كبيرا في الفكر والمعرفة وكانت بلادا أخرجت الكثير من العظماء في التاريخ سواء الفنانون كالشاعر الكبير «هوميروس» والفلاسفة العظماء سقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم، كما برز فيها العديد من المشرعين مثل "دراكون" و"صولون" الذي كان تشريعه المصدر الذي استمد منه اليونانيون أغلب قوانينهم فيما بعد. فما هو هذا التشريع العظيم الذي بقي ذكره متوارثا عبر التاريخ؟ وهل كانت له علاقة بالأخلاق؟

مرت اليونان بمرحلة حرجة من الاضطرابات التي كادت تعصف بأمن البلاد في القرن الرابع قبل الميلاد، والتي جاءت نتيجة السيطرة التي فرضتها الطبقة الأرستقراطية على المجتمع مما ضيق الخناق على عامة الناس فزادت معاناتهم واشتد فقرهم بينما كان الأرستقراطيون يزدادون غنا ورفاهية، الأمر الذي أدى بالناس إلى إعلان تمردهم على الأوضاع المزرية التي يعيشونها، والظلم الذي يرزحون تحت وطأته.

وحتى يعيد الحكام الاستقرار إلى البلاد قاموا بتنصيب مجموعة من المشرعين الذين يرفع إليهم الناس تظلماتهم واعتراضاتهم على الممارسات التعسفية التي كانوا يتلقونها من الأغنياء، وكان مجلس المشرعين يتكون من ستة أعضاء كلهم "دراكون" بتطبيق قوانينه القاسية لردع الظالمين، وكان من سماتها أن العقوبة التي كانت تفرض على أغلب الجرائم هي القتل، حتى وإن كانت جرائم تافهة(فوزي، 1980م، صفحة 96)

وعلى الرغم من قسوة قوانين "دراكون" وصرامتها فإنها لم تعالج جميع مشاكل المجتمع اليوناني في ذلك الوقت، ولكنها كانت خطوة جيدة مهدت لإرساء قواعد

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة (بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج)
وضوابط تحكم العلاقات بين الناس من مختلف طبقات المجتمع، حتى وإن زادت
حالة الفقراء سوءا وانحدارا.

وفي تلك الفترة ومباشرة بعد "دراكون" تولى "صولون" منصب المشرع الأعلى
في البلاد، بعد أن طلب منه الأثينيون تولي الحكم والقضاء على الفوضى التي كان
اليونانيون يعيشون وسطها حتى كادت تهلك البلاد.

يعتبر "صولون" واحدا من الحكماء السبعة ويمتد نسبه إلى الملك اليوناني:
"كودروس" (Codrus) الذي ضحى بحياته لإنقاذ بلاده، ولد حوالي سنة 640 ق م،
مارس التجارة في شبابه وكان منبين الشعراء الحماسيين في أثينا وهو يعد أعظم
مشرع عرفته اليونان (HAROLD N. FOWLER, 1902, p. 64) وقد كان "صولون"
أرستقراطيا متوسطا مارس التجارة والترحال لفترة طويلة مما جعله واسع الاطلاع،
شديد الحكمة، محبا للعدالة كما أنه كان محبوبا بين جميع الطبقات ومعروفا
باستقامته وحسن سلوكه، كما تميز بروحه الوطنية وأخلاقه السامية التي برزت في
جميع قصائده التي نظمها.

وكان أول ما فعله عندما تولى منصبه إعفاء المديونين، وتحرير جميع الفقراء
الذين استعبدتهم الأغنياء لأنهم لم يستطيعوا سداد ديونهم، ثم إنه منع رهن
الإنسان لنفسه مقابل المال بأي شكل من الأشكال، كما أنه ألغى جميع قوانين
سابقه "دراكون" ما عدى عقوبة جريمة القتل. وحاول جاهدا إعادة الهدوء والتوازن
إلى المجتمع اليوناني الذي كان على حافة الهاوية، فكان في بداية عهده مشرعا
ومصلحا أخلاقيا واجتماعيا، فأصدر قانونا يجرم الإصرار على الكسل والبقاء بلا
عمل أو مهنة تكسب صاحبها ما يحفظ به كرامته، كما أنه أمر الناس بتعليم أبنائهم
الحرف الصناعية والأعمال اليدوية، وليشجعهم على قبول ذلك، سن قانونا يعفي
الولد الذي لم يعلمه والده صنعة ما من الاعتناء به عندما يصبح مسنا عاجزا. كما
أنه أمر بقتل الشخص الذي يمسك متلبسا بجريمة الزنا، وعاقب المعتدي على
امرأة حرة بدفع مبلغ من المال ضريبة على سوء تصرفه، كما أنه وضع حدا لمهور
الزواج ووضع حدا لمصاريف الحفلات منعا للتبذير الذي قد يثير غضب الفقراء،
كما أنه قام بتحريم الغيبة ومعاقبة مرتكبيها خاصة إذا كانت ضد الأموات.

ومن قوانينه التي برزت فيها مراعاته للقيم الأخلاقية السامية هو أنه فرض على الدولة أن تتولى تربية وتعليم أبناء المواطنين الذين يقتلون عند دفاعهم عن الوطن، كما أنه نظم قوانين الإرث والوصية، وعاقب كل من يتقاعس عن تطبيق قوانينه بحرمانه من حقوقه كمواطن، كما أنه كان شديد الصرامة مع كل من تسول له نفسه بإثارة الفتنة أو محاولة قلب نظام الحكم في عهده. (HAROLD N. FOWLER, 1902, p. 98)

لقد قام تشريع "صولون" بانقلاب كبير حول قاعدة الحكم، فبعد أن كان الأصل النبيل هو المؤهل الوحيد للحكم، فقد صار بموجب قوانين صولون مقدار الثروة مقياسا لذلك أيضا، فقسم المواطنين إلى أربع طبقات هي: أولا: طبقة الأغنياء، وهم الذين يملكون أكبر قدر من الثروات، وهؤلاء لهم الحق في تولي المناصب العليا في المجتمع. ثانيا: طبقة الفرسان وهم يتولون مناصب أقل أهمية من الطبقة الأولى لأنهم يملكون ثروات أقل منهم.

ثالثا: طبقة الحرفيين، الذين يقل دخلهم عن طبقة الفرسان وهؤلاء لهم الحق في تولي بعض المناصب الصغرى، كما يحق لهم العمل في التجارة أو الزراعة وغيرها من الحرف.

رابعا: طبقة المعدمين، وكانت تمثل المواطنين الأحرار الذين لا يملكون أي دخل، ولم يكن يحق لهم تولي أي وظيفة رسمية ما عدى المشاركة في المحاكم كمحلفين يمثلون عامة الشعب بلا أجر.

ومع كل هذه الإصلاحات التي وضعها المشرع العظيم "صولون"، فقد أبقى على مجلس الشيوخ الذي كان موجودا قبل توليه الحكم، مجلس "الاريوس باجوس" والذي بقي متحكما في السلطة العليا للدولة، حيث كان الرقيب الأول على الأخلاق والسلوك العام، والحامي الأكبر للقوانين والتشريعات المنظمة للحياة في اليونان (طاليس، 2014، الصفحات 48-50)

كان "صولون" يعلم بأنه لم يأت بالتشريع المثالي الذي لا تشوبه شائبة، ولكنه يقر بأنه أفضل ما استطاع وضعه في تلك الحقبة من الزمن وفي تلك الظروف

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة (بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج)
المضطربة، وأوضح ذلك في كثير من قصائده، التي حاول فيها أن يخبرنا بأنه أراد
إحلال السلام والعدل في البلاد ما استطاع إلى ذلك، ومما قال في ذلك:
>>لذلك اسمحوا لي أن أكون حلوا لأصدقائي ومرا على أعدائي ...
على الرغم من أنني أتوق إلى الثروة، إلا أنني لن أمتلكها بغير حق،
فإن العقاب سيأتي عاجلا أو آجلا...
إن الثروة التي تمنحها الآلهة تبقى مع الإنسان كالشجرة القوية،
تضرب بجذورها في الأرض، أما الثروة التي يبحث عنها الرجال بتهور
وبغير حق، فيظلمون غيرهم ولا يكتفون منها مهما زادت...
أليست الثروة كافية لتكون للجميع؟
إن هذه الثروة التي هي هدية الآلهة للبشر،
يمكن أن تكون منبع العى المدمر لهم (CORNFORD)35,37. <<
بقي "صولون" في الحكم حتى بلغ الخامسة والستين من عمره، ثم قام
بالاعتزال بعد أن عاهده الناس على عدم التعدي على قوانينه التي تركها لهم لمدة لا
تقل عن العشر سنوات، وعاد إلى حياة السفر والترحال تاركا خلفه أعظم تشريع في
العالم الغربي.

4. خاتمة

على الرغم من قدم وجود الإنسان على وجه الأرض، فإن الحضارات التي
برزت وبقي ذكرها خالدا على مر العصور كانت قليلة، والملاحظ أن السمة المشتركة
بين أعظم الحضارات كانت توفر أهم مقومات قيام الحضارة من دين وأخلاق
وقانون.

وعند دراستنا لعلاقة الأخلاق بالقانون في بلاد الرافدين وجدنا بأن العلاقة
كانت تكاملية بين القوانين التي نظمت حياة البشر في ذلك الوقت وضبطت
تصرفاتهم وسلوكاتهم بما يخدم الصالح العام للمجتمع ولا يخل بالقيم الأخلاقية
المتوارثة في العراق القديم، فكانت السمة البارزة في قانون "حمورابي" أعظم
المشرعين في ذلك الوقت هي الصرامة والعدل إذ يقال بأنه أكثر تشريع روعي فيه قيم

العدالة والأخلاق في ذلك الوقت، أما في مصر فقد غلب على القوانين والتشريعات التي وضعها الحكام في تلك الحضارة العظيمة الطابع الديني والاعتقاد بالحياة بعد الموت، فنجد تعاليم "بتاح حتب" وقوانين "حور محب" مصطبغة بالقيم الأخلاقية التي تجعل رضا الإله وعدم سخطه الغاية القصوى لتصرفات الأفراد في المجتمع، وفي اليونان القديمة كانت الأخلاق أعظم ركيزة قامت عليها الحضارة اليونانية. فالعدالة الأخلاقية كانت محور الفكر عند الفلاسفة والمشرعين وأغلب رجال الحكم الذين ساهموا في تطور وازدهار الحضارة ، فيصولون كان مشرعا أخلاقيا عظيما صاغ قوانينه على شكل قصائد فنية مجد فيها العدالة ومدح فيها الرجال الصالحين.

قائمة المراجع

CORNFORD, F. M. (s.d.). *GREEK RELIGIOUS THOUGHT FROM HOMER TO THE AGE OF ALEXANDER*. (B. Edited by ERNEST, Trad.) in Great Britain.: printed by the temple press at Letchworth .

dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.

HAROLD N. FOWLER, P. (1902). . *D A history of ancient Greek literature* NewYorkd. NewYorkd. Appleton and company.

الدين, س. ج. . (s.d.). معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية. تونس: دار الجنوب.

أنا, م. (2009). *فلسفة العدالة في مصر القديمة* (éd. (الطبعة الأولى). (م. ر. رضوان , Trad.) القاهرة مصر: الهيئو المصرية العامة للكتاب.

حمو رابي. (2007). *شريعة حمو رابي* (الإصدار الطبعة الأولى). (ترجمة محمود الأمين

تقديم الآب سهيل قش، المترجمون) لندن : شركة دار الوراق للنشر المعدادة .

سعيد, إ. ع. (1995). *التربية والحضارة في بلاد الشرق القديم* .لقاهرة: عالم الكتب، القاهرة.

الأخلاق والقانون في الحضارات القديمة (بلاد الرافدين، مصر، واليونان نماذج)

- سليم، ح. (2019). موسوعة مصر القديمة، الجزء الخامس، السيادة العالمية والتوحيد، مؤسسة هنداوي، يورك هاوس، المملكة المتحدة.
- صامويل، ك. (s.d.). من ألواح سومر. ن. ط. فخري (Trad.)، مكتبة المثنى ببغداد و مؤسسة الخانجي بالقاهرة ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.
- طالب، ب. ل. (1972). تشريع حور محب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- طالب، ب. ه. (1972). تشريع حور محب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- طاليس، أ. (2014). نظام الأثينيين. ت. ط. حسين (Trad.)، مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- عبدالرحمن، م. م. (1988). المرجع في تاريخ الأخلاق، الأخلاق منذ عصور ما قبل التاريخ حتى الصين القديمة. طرابلس لبنان : جروس برس.
- غالب، ع. ا. (2004). المدخل إلى علم القانون (éd.). الطبعة السابعة. (عمان الأردن : دار وائل.
- فوزي، م. (1980). تاريخ العالم الإغريقي وحضارته. الدار البيضاء ، المغرب: دار الرشاد الحديثة.،

سميرة لهوازي، أ.د. لعموري عlish